

الحركة النقابية في الجزائر - الاتحاد العام للعمال الجزائريين أمودجا.

Trade Union Movement in Algeria The General Union of Algerian Workers as a Model.

¹ د/ سليمي فاطمة الزهراء ، Slimi Fatma Zohra

² د/ دوداح نوال ، Doudah Nawel

¹ جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله)

University of Algiers2

² المدرسة العليا لأساتذة الصم والبكم

Higher School for Teachers of Deaf and Mute

الإيميل: fatmaelzohra.selimi@univ-alger2.dz

المؤلف المرسل: د/ سليمي فاطمة الزهراء

تاريخ القبول: 03 / 06 / 2024

تاريخ الاستلام: 23 / 04 / 2024

الملخص:

شهدت الحركة النقابية في الجزائر تطورات عدة، كونت في مجملها فكريا نقابيا نضاليا وسياسيا، أدى إلى ترسيخ تقاليد نضالية ساهمت في الحفاظ على استقرار المجتمع والدولة. رغم أن البدايات الأولى عرفت إرهابات صعبة كانت تعيشها الجزائر نتيجة للسيطرة الاستعمارية، هذا ما أفقدها مصداقيتها لأنها لم تساهم في تشكيل نضال مطلبى قوي. إن تشكيل أول تنظيم للنقابة العمالية كان بهدف دعم النضال السياسي للعمال في سبيل الوقوف في وجه الاستعمار للدفاع عن المبادئ الوطنية المطالبة بالاستقلال، ما أدى إلى ظهور نقابات عمالية من بينها الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي بقي على رأس النقابات حتى بعد الاستقلال. لذلك، تسعى دراستنا للتطرق لأهم مراحل نشاط النقابة العمالية في الجزائر، مع تحديد أهم التغيرات والظروف التي ميزت كل مرحلة، متخذين الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا.

الكلمات مفتاحية: النقابة العمالية، العمل النقابي، الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A).

Abstract:

Trade union movement in Algeria has witnessed several developments forming a militant and political union thought that maintained societal and state stability. Despite facing colonial challenges, the early beginnings lacked credibility as they failed to shape a strong demand-driven struggle. The formation of the first trade union aimed to support the political struggle of workers against colonialism, defend national principles and advocate for independence, thereby, multiple unions emerged, notably the General Union of Algerian Workers which has remained a pioneer even after independence. Thus, our study addresses the most important stages of trade union activity in Algeria, identifies their key changes and circumstances by taking the General Union of Algerian Workers as a model.

Keywords: Trade Union, Trade Union Activity, the General Union of Algerian Workers (U.G.T.A)

1. مقدمة:

تتواجد النقابة كظاهرة اجتماعية في أغلب التنظيمات، تنبع من خلال تفاعل الإنسان وبيئته العملية التي يتواجد فيها، وفي مختلف علاقاته مع الآخرين في مناخ العمل، حيث تشكل بيئة العمل مجالا خصبا لتطور النقابات بفعل تناقض واختلاف المصالح بين أرباب العمل والعمال في إشباع حاجاتهم، حيث تعكس هذه الظاهرة تواجد النقابة في المؤسسات وفي أغلب التنظيمات للتعبير عن القضايا والمشكلات المطروحة والأطر المتاحة لذلك، ومدى ممارسة الحقوق الفردية والجماعية في المجتمع، إذ أن النقابة تمتلك وسائل ضغط مختلفة يتم توظيفها للدفاع عن مصالح الأعضاء المنتمين إليها وحل المشكلات التي يواجهونها، وتحسيس الموارد البشرية بواجباتهم المهنية. من هنا جاءت هذه الدراسة لتقصي العمل النقابي في الجزائر متخذة من الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا، بالإجابة عن الأسئلة التالية: ما هو العمل النقابي؟ ما هي أهميته وأهدافه؟ ما هي المراحل التي مر بها في الجزائر؟ كيف برز الاتحاد العام للعمال الجزائريين للوجود؟ وما هي التجربة النقابية التي خاضها؟

2. مفاهيم الدراسة :**1.2. النقابة العمالية:**

عرفها جون بכול سوسولوجيا بأنها: "تتكون من العمال الذين تضمهم مهنة أو أكثر، أنشئت أساسا من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية التي ترتبط بحياتهم اليومية"¹. من جهته عرفها بدوي على أنها: تنظيم دائم للعمال، اختياري، يتولى رعاية مصالحهم، والدفاع عن شروط عملهم، وتحسين أحوال معيشتهم"².

2.2. العمل النقابي:

العمل النقابي هو "تنظيم جماهيري ينظم في إطاره العاملين لقطاع معين أو في مجموعة من القطاعات وفق قانون محدد يتم الاتفاق عليه بإطار هيئة تأسيسية تتمتع بصلاحيه التطبيقية"³.

3.2. الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A):

يعرف الاتحاد العام المشار إليه باختزال "ا.ع.ع.ج." بأنه: "منظمة نقابية مطلبية حرة، ومستقلة من كل وصايا حزبية وإدارية، وأصحاب عمل وموحدة، ديمقراطية بالنسبة لكافة العمال الجزائريين الذين يتقاضون أجره و ما شابههما من نتائج عملهم اليدوي أو الفكري. ولا يستخدمون غيرهم من العمال لمصلحتهم والعمال المتقاعدين وطالبي الشغل والعمال المسرحين"⁴.

3. أهمية العمل النقابي:

- الدفاع وحل المشكلات التي يواجهها الأعضاء في علاقاتهم مع الجهات الحكومية.
- تقديم المساعدات الطارئة في الظروف الصعبة وتقديم مختلف الاستشارات القانونية لمن يطلبها.
- رفع المستوى المهني لتحسين الاداء الاداري للمهنيين من خلال تكوين النقائيين لما يخدم اهدافهم واهداف الادارة. من اجل تقريب المواطن من الادارة،
- رفع مستوى الإدراك والوعي لدى المورد البشري داخل التنظيم، تحسيسهم بواجباتهم المهنية
- السهر على حقوق المورد البشري وحمايته من كل أشكال التهميش والتعسف والهيمنة و الدفاع عن الأخلاقيات المهنية ،

- مساعدة العمال على مناقشة قراراتهم المطبقة عليهم لمعرفة التغييرات القانونية و تقديم خدمات المعالجة .

4. أهداف العمل النقابي:

نظرا للأهمية التي تكتسيها النقابة العمالية في إحداث حراك اجتماعي داخلي، اذ تعتبر القوة الذاتية التي تؤثر عليها في مختلف الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فهي تهدف إلى:

"- ضمان استمرار العمل و تحسين ظروفه وطبيعته على المستوى الأمني والصحي والرعاية والحماية من

حوادث العمل

- إعادة النظر في القوانين الأساسية للعاملين مع تحسين الأجور والتعويضات المختلفة للمورد البشري.

- ضمان ممارسة الحقوق النقابية والانخراط فيها و ضمان التسهيلات كمزاولة النشاط النقابي و تقليص

مدة العمل اليومية، الأسبوعية، السنوية مع توفير فرص عمل الراحة.

- الحماية الاجتماعية في مجال التأمين عن المرض والبطالة و ضمان المعاشات.

- العمل على رفع مستوى وزيادة الوعي النقابي وروح العمل الجماعي لدى العمال من خلال التكوين

والتدريب والمؤتمرات والندوات.

- تفعيل دور النقابة من خلال تنفيذ وتخطيط برامج للتدريب، والمشاركة في توعية المورد البشري للارتقاء

بمستواه المهني".⁵

5. نشأة النقابة العمالية:

كان للأحداث التي كان يعيشها العالم كانتصار الرأسمالية وسيطرته كنظام اقتصادي واجتماعي

وإزاحة النظام الإقطاعي دور كبير في نشوء النقابات العمالية، وبالأخص وجود الرأسمال المأجور

ومضاعفات الاستغلال الطبقي الذي تتعرض له الطبقة العاملة. وبالتالي نلاحظ ان هناك اختلافا في نشوء

الحركة النقابية في العالم وتطورها حسب ما تفرضه الظروف التاريخية الملموسة لكل بلد من البلدان. وهذا ما

جعل المؤرخون يجتمعون على ان الحركة العمالية أنها تنظيم عمالي نشأ على أنقاض الطوائف الحرفية التي

تفككت من رياح التغيير التي صاحبت قيام الثورة الصناعية في أوروبا الغربية، التي كان من بين إفرازاتها

تغيير نظام الإنتاج.

ظهرت النقابات العمالية الاولى في النصف الأول من القرن الثامن عشر (1720م) في بريطانيا عندما تجرأ عمال يشتغلون في الخياطة لأول مرة في التاريخ على رفع مطالبهم إلى البرلمان، إذ ناد عمال الخياطة في المدن وضواحيها، الذين يزيد تعدادهم سبعة آلاف، بتأليف جمعية بصدد زيادة أجورهم وتخفيف يوم عمل ساعة واحدة⁶. هذا العمل يعد مظهر من مظاهر على تطور الوعي لدى الطبقة العاملة آنذاك التي كانت تسعى للدفاع وحماية مصالحها وحقوقها وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية (المادية والمعنوية). وموازاة مع التطور الصناعي بين 1870-1914، تطور النشاط النقابي سنة 1871 في المانيا تكونت نقابات على شكل فدراليات مهنية. وظهرت النقابات بشكل رسمي في فرنسا سنة 1884 في حين ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1860.

ومن هنا نستنتج ان ظهور النقابات العمالية كقوة فاعلة في المجتمع على مسرح الحياة الاجتماعية لها اهدافها ووسائلها من اجل تنمية الوعي لدة العامل ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لتطور الوعي لدى الطبقة العمالية اهمها :

1.5. فترة منع إنشاء النقابات:

.كان لإفرازات الثورة الصناعية وما صاحبها من تغيرات اثر كبير في التغيير، كانت السيطرة الاقتصادية والسياسية لأرباب العمل، وبالتالي تم حصر عمل هذه النقابات وصل الامر الى منع النشاط النقابي للعمال ،

2.5. التطور والاعتراف القانوني:

في إنجلترا سنة 1826 كانت اولى المحاولات لرفع الحضر القانوني عن التكتلات العمالية، حين كان ذلك في فرنسا سنة 1848 اذ سمحت الحكومة بحرية تكوين الجمعيات.

3.5. الاعتراف الرسمي:

في نهاية القرن 19 بعد النضال العسير تم الاعتراف الرسمي بالحق النقابي، فكان ذلك في فرنسا في

21 مارس 1884.

6. الحركة النقابية العمالية في الجزائر:

كانت الجزائر واقعة تحت نفوذ الاستعمار الفرنسي، في الوقت الذي بدأت فيه النقابات العمالية تعم في أوروبا وفي المقابل كانت الصناعة محدودة وهذا ما أدى إلى عدم استقطابها و الاهتمام بها، إضافة إلى الظروف التي كان يعاني منها الجزائريين من قهر، وسن القوانين المجحفة من طرف المستعمر ضد الجزائريين لشل نشاطهم المناهض له ، وحرمانهم من ممارسة الحريات الأساسية كقانون الاهالي سنة 1847 الذي ينص على منع الجزائريين من تنظيم اي تجمعات او تشكيل تنظيمات، هذا كله اثر على تطور الحركة النقابية العمالية وتأخرها في الجزائر ولقد مرت الحركة النقابية العمالية في الجزائر بمرحلتين هما:

7.

1.6. المرحلة الاستعمارية:

في مطلع القرن التاسع عشر حوالي 95% من سكان الجزائر يعيشون في الارياف ويقومون بتربية المواشي ، الا انه بعد دخول الاستعمال الى الجزائر وتغلغله في المجتمع الجزائري كان هدف المستعمر هو تجريد السكان الاصليين من ممتلكاتهم و اراضهم ، هذا ما جعلهم يكونون بروتيتاريا هائلة معادية للنظام والادارة الفرنسية ولأرباب العمل الفرنسية ، الامر الذي أدى الى تكوين تنظيمات اجتماعية متزامنة مع التوسع الاستعماري في الجزائر، ونتيجة من معاناة الشعب الجزائري من ويلات الاستغلال الرأسمالي الرامي إلى انتزاع الاراضي ومصادرتها وتحويل السكان الاصليين وفرض ضرائب باهظة، كل هذه الاوضاع ادت الى استنفار الاوضاع لصالح المستعمر و بالتالي سيطرته على كل المنافذ الادارية والاقتصادية، مما أدى الى ظهور تمايز طبقي داخل البناء الاجتماعي ومنه تشكيل تنظيمات اجتماعية مختلفة، ومن هنا كانت البداية لتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر.⁸

فكانت الفئات الرئيسية للطبقات الاجتماعية مقسمة الى ثلاث أقسام : البروليتاريا حوالي 1500000 عامل جزائري يعملون كل الوقت في المزارع مجهزة بطريقة عصرية كانوا عرضة لأبشع انواع الاستغلال حيث كانت اجورهم متدنية كانت تضم 135000 إلى 140000 عامل، وعمال البناء بلغ عددهم إلى 140000 عامل،

كانت البدايات الاولى للنقابة العمالية في الجزائر في الجزائر إلى العقدين الأخيرين من القرن 19 حين تم انشاء انشاء الغرفة النقابية للمعادن ,لتليها نقابة تجار المفروشات سنة 1878، وفي 1880 اتحاد شغيلة الجزائر، وفي 1881 تم إنشاء الاتحاد النقابي لعمال الطباعة بقسنطينة، وفي 1882 نظم شغيلة الطباعة والتجليد أنفسهم في الاتحاد النقابي لعمال الطباعة والتجليد في مدينة عنابة، فحست الاحصائيات التي تصدرها الحكومة العامة سنة 1901 كانت توجد 101 نقابة منها 49 نقابة في الجزائر العاصمة، 30 في وهران، و22 في قسنطينة. أما في 1911 فبلغ عدد النقابات العمالية 241 نقابة منها 126 في الجزائر، 61 في وهران و54 في قسنطينة ليصل عدد النقابات إلى 241 نقابة عمالية، فقبل الحرب العالمية الاولى كانوا يسيطرون على العمل في القطاع الصناعي ,لتتغير الاوضاع فنتيجة للحرب العالمية الثانية ادى ذلك الى انهيار الاقتصاد الفرنسي ، الذي كان يأمن العاجلة لليد العاملة من اجل اعادة البناء، ليرتفع عدد المهاجرين 5000 سنة 1912 إلى 92000 سنة 1923⁹ نتيجة للأوضاع المزرية التي كانت تعيشها فرنسا وهذا لعدم تكافئ ميزان القوى بسبب وضعية كل عامل أي أنه كانت سلطة استعمارية وعاملا مستعمرا. فمن البديهي أن يعيش العمال نوعا من العنف الاستعماري، حيث قام المستعمر بنفي أو سجن لسبعة قيادات نقابية، وقد ساهم هذا العامل في تكوين بروليتارية جزائرية فعلية في المهجر، ففي سنة 1927 انخرط الجزائريون في النقابات دون قيود، ونتيجة لكل هذه الظروف لاقت الحركة النقابية كل العنف الى درجة نفي وسجن لسبعة من قياداتها ، وهذا العامل يعتبر من اهم العوامل التي دفعت سنة 1927 الى تشكيل بروليتاريا جزائرية فعلية حرة انظم العديد من النقابيين الجزائريين ، فكان اول وجود لحركة عمالية نقابية عمالية جزائرية بفرنسا بعد تأسيس نجم شمال افريقيا الذي كان في الاساس يتكون من العمال المهاجرين GAT والكونفدرالية العامة للعمال الوندويين GATU فكان لظهور هذه الحركة السياسية الجزائرية بصفة خاصة فرصة سمحت للعمال الجزائريين من أجل إنشاء حركة نقابية ثورية للمغتربين¹⁰ سنة 1933.

نتيجة للنضالات التي قام بها الجزائريون اصبح للجزائريين الحق للانضمام في النقابات الفرنسية الموجودة في الجزائر وكان ذلك سنة 1932، ومن هنا اصبح الجزائريون يتمتعون رسميا بالحريات الديمقراطية

الاولية وبالتالي الحق للانضمام للنقابات العمالية ، كما الغي قانون الاهالي ، وفي هذه الفترة ساد التنافس بين منظميتين هما الكونفدرالية العامة للشغل CGT والكونفدرالية العامة للعمال الوندويين CATU فكان عدد المنخرطين في المركزيتين النقابيتين في الجزائر من سنة 1926 إلى سنة 1934 بمعدل 7000 منخرط للكونفدرالية العامة للعمال الوندويين و500 منخرط للكونفدرالية العامة للشغل، حيث نلاحظ ان الانخراط كان اثر عند الوندويين نظرا للطابع الثوري الاصلاحى الذي كانت تتميز به.¹¹

انتعشت الحركة النقابية خاصة مع المعطيات الجديدة التي فرضتها المرحلة من توحيد نقابي في ظل وجود الجبهة الشعبية بعد ان كان ممنوعة في حكومة فيشي سنة 1947، خاصة بعد انعقاد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، من هنا تجسدت فكرة مركزية نقابية وطنية في لجنة مركزية للشؤون النقابية والاجتماعية في فرنسا والجزائر، وكان يرأسها عيسات إيدير، فكانت تعمل على تطهير المناضلين داخل الكونفدرالية العامة للشغل، كما اعتبرت ان الاضراب يعتبر من الوسائل الهامة التي تعتمد عليها في نضالها الوطني، فبداية من سنة 1949 انتخب رابح جرمان وأصبح عضو أمانة نقابة الموانئ.

وإثناء انعقاد مؤتمرها سنة 1950 بحسين داي طالب عيسات ايدير من رابح جرمان المطالبة بالاستقلال لصالح المغرب، ليشارك وفد جزائري في مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل بعد المؤتمر الثاني لحركات انتصار الحريات الديمقراطية 1953 الذي يعتبر كمرحلة نقابية جديدة، ومن اهم مخرجاته المصادقة على لجنة تطالب بإنشاء لجنة نقابية وطنية، ليتحول سنة 1954 اسم النقابات الكونفدرالية الى الاتحاد العام للعمال للنقابات الجزائرية الا انها تبقى دائما تابعة للكونفدرالية العامة للشغل. لذا كانت ثورة نوفمبر القطيعة التي فجرت التناقضات النقابية فبرزت ثلاث منظمات نقابية ادعت كلها التمثيل الوطني، فجبهة التحرير الوطني كانت وراء تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA، المصاليون الذين أوجدوا الاتحاد النقابي للعمال USTA، والحزب الشيوعي أوجد الاتحاد العام للنقابات الجزائرية UGTA .

2.6. الحركة النقابية بعد الاستقلال:

1.2.6. مرحلة الحزب الواحد 1962-1988:

الحركة النقابية في هذه المرحلة كانت ممثلة في في الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي ارتبط بالحزب الواحد. وفي سنة 1964 وضع ميثاق الجزائر UGTA المهمة الأساسية التي ينبغي عليها القيام بها، تعزيز القطاع والتسيير الذاتي.

تميزت هذه المرحلة بالتحول الى المنشآت اقتصادية عمومية تشرف عليها الدولة وهي ما تعرف بسياسة التأميمات في المجال الصناعي الخاص، هذه الأخيرة عجلت ببروز تداخل بين حرية العمال من خلال ممثلهم المؤطرين في لجنة التسيير، فنتج عن هذه الإجراءات تناقضات بين مفهوم التسيير الذاتي الذي يقر بحرية العمال ومشاركتهم الواسعة في التسيير، الإشراف، التنظيمات وما أفرزته الممارسة الميدانية من البيروقراطية، وهذا ما أدى الى حدوث تناقض بين اهداف الدولة الناتج عن التسيير الذاتي وبين أهداف العمال، رغم محاولات الحركة النقابية العمالية بعيدا عن كل الوصاية من قبل الدولة، إلا أنها لم تنجح في إبقاء التسيير الذاتي وذلك لانعدام الخبرة النقابية الكافية لمواجهة التحديات، لتلجأ الدولة سنة 1971 بعد صدور ميثاق التسيير الاشتراكي إلى سياسة التسيير الاشتراكي للمؤسسات لتطبيقه. ليأتي الاختيار الاشتراكي سنة 1971 الذي ناضل العمال لأجله الذي كان من اهم مبادئه ان يجعل العامل مسيرا ومنتجا في آن واحد من أجل تحقيق تنمية شاملة، والعمل على تحسين الظروف المعيشية، رغم ان هذه التجربة تم اعادة هيكلتها في مرحلة الثمانينات، للتحوّل المشاركة في ظل هذا النظام لتصور جديد لدور النقابة من الناحية الوظيفية لها، إذ أصبح مجلس العمال هو نفسه المكتب النقابي، وهذا ما أدى بدوره الى التداخل في الادوار بين المشاركة العمالية في التسيير وبين المهام النقابية وهذا ما أدى الى حدوث انشقاقات داخلية بين من يدافع على إشراك النقابة في التسيير، وبين من يدافعون عن ضرورة الاستقلالية، هذا ما جعل الصراع الطابع المميز لهذه المشاركة.

بداية 1975 بدأت تظهر علامات انخيار اليات السيطرة التي يعتمد عليها، مما أدى الى اتساع الفجوة بين الخطاب الثوري وواقع الطبقة العمالية وبين الهيكل الرسمي للنقابة العمالية وبين العمال الذين

فقدوا الشعور بالانتماء إليها. بعد الأزمة التي عانت منها الجزائر والتي تمحورت سياسة الاضرابات. هذا ما أدى الى بروز يد عاملة متمردة وكانت مطالبها غير ثورية لم تكن تطالب بمزيد من الحقوق بقدر ما كانت تطالب بتنفيذ الوعود.¹²

2.2.6. الإصلاحات الهيكلية:

رغم سياسة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر على المستوى الاقتصادي إلا أنها تبقى ناقصة. الأمر الذي نتج عنه عجز في توجيه الاقتصاد وتفاقم المشاكل الاقتصادية التي أدت إلى زيادة حدة الأزمة والبطالة وتدهور القدرة الشرائية وانخفاض مداخيل الجزائر بنسبة 40% وازدياد المديونية. كل هذه الأوضاع أثرت بشكل سلبي على الطبقة العاملة من الناحية الاجتماعية، مما ولد لدى الفئات الاجتماعية الشعور بالاستياء. مما أدى إلى إضرابات واحتجاجات من طرف العمال إلا أنها قوبلت بالقمع من قبل السلطة التي كانت تهدف إلى الحد من فقدانها السيطرة على الحركات الاجتماعية للعمال. ونتيجة لهذه الأوضاع لجأت الدولة إلى إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية سنة 1982، ومن ثمة استقلالية المؤسسات سنة 1988 أين أصبح الاقتصاد يعنى بعناية رسمية من الدولة.

في هذه المرحلة تميزت النقابة بنفس الخصائص مقارنة مع سابقتها، أي أنها لم تكن مطلية بقدر ما كانت منظمة تسييرية تابعة للدولة، فهي موجهة نحو أهداف مسطرة ومحددة مسبقا، فالسياسة النقابية في هذه المرحلة انقسمت إلى قسمين:

- قسم مطلي يتعلق بمسالة الأجور وارتفاعها نظرا للظروف القاسية التي كانت سائدة، كتنفسي البطالة، التنشف، فالنقابة المطلية كانت غير موجودة لسيادة النمط التنظيمي البيروقراطي.

- أما القسم الثاني فيتعلق بالناحية الإدارية، وذلك لارتباط النشاط النقابي بالجوانب السياسة المتعلقة بتحقيق المصلحة العامة الوطنية وتطوير البلاد، فدور النقابة في هذه المرحلة وتحديد نشاطها ونطاق عملها في تلك الفترة يبرز من خلال المواثيق والقوانين.

لقد كان نشاط النقابة يركز على النقاط التالية:

- تأطير العمال وتطوير الوعي السياسي والتكوين الإيديولوجي للعامل، وبالتالي رفع المستوى السياسي والثقافي للعامل.

- تحسين مؤهلاتهم التقنية والعملية.

- السهر والدفاع عن حقوق العمال ضد الاستغلال الرأسمالي.

كانت تمثل المحاور الاساسية التي تركز عليها النشاط النقابي وهذا ما يدل على أنها كانت مندججة في المشروع الاجتماعي ولا تملك خطة عمل خاصة بها، ليبقي النشاط النقابي على حاله وهذا ما أكده الأمين العام للعمال الجزائريين في ذلك الوقت (1990) الطيب لخضر إن النقابة تعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية للعمال في مواجهة الدولة والمؤسسات العمومية التي انحرفت عن الخط الاشتراكي.¹³

وبالتالي نلاحظ ان النقابة الجزائرية كانت منظمة تسييرية تابعة للدولة ذات طابع السياسي لأنها لا تعنى بالمطالب الاجتماعية المنبثقة من الحياة العملية والمعيشية للعمال، وإنما عملت على تنفيذ البرامج السياسية ومساندتها. كما ميزها الطابع الاحتكاري الذي جسده احتواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين جل العمال والطبقة الشغيلة في الجزائر في جميع القطاعات والطابع البيروقراطي، وذلك يعود إلى كيفيات الانخراط والانتخاب وغيره.

لقد اندمجت النقابة في هذه المرحلة بشكل شبه كلي داخل أجهزة الدولة بعد أن تحولت إلى منظمة جماهيرية تابعة للحزب في مبادئه وأهدافه وطرق تسييره وتمويله، فاندمجت قيادة النقابة داخل الهياكل الحزبية كالمكتب السياسي واللجنة المركزية وأصبح تعيين قيادات الهياكل النقابية من احتكار الحزب الواحد الذي يعتمد على درجة ولاء الأشخاص، وتم إبعاد كل العناصر النقابية ذات التمثيل بفعل السطوة المالية والتنظيمية والسياسية التي فرضتها القيادات الحزبية نتيجة سيطرتها الكلية على سير تنظيم المؤتمرات الوطنية والجهوية.

3.2.6. مرحلة التعددية:

بعد سنة 1989 و الانتقال الى المسار الديمقراطي من النظام الاحادي الى النظام التعددي أثرى التعديل الدستوري حدثت تغيرات جوهرية من جوانب الحياة خاصة السياسية، ، تولدت عنه التعددية النقابية والذي ينص على:

- ممارسة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن (المادة 31).

- الدفاع الفردي والجماعي للحقوق الأساسية للإنسان (المادة 32).
- حرية التعبير وتشكيل الجمعيات.
- التعددية النقابية.
- ممارسة الأفراد في إطار القانون (المادة رقم 54).

وعلى اثرها تجسدت هذه المبادئ العامة بعدة قوانين تم إصدارها سنة 1990، وألغيت جل النصوص المتعلقة بالنظام الاشتراكي. مما أدى الى تشكيل عدة نقابات في إطار التعددية بلغ عددها 47 نقابة رسمية، تهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها، رغم الانفجار التعددي للنقابات الذي منح حق تشكيل نقابات أخرى إلا أن الاتحاد ظل يحتل مكانة مرموقة وذلك من خلال المواقف المتعلقة بالدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسة للطبقة العاملة، كتدخله في تشكيل لجنة للدفاع عن الجمهورية 1991، وتدخله في ندوة الوفاق 1999، هذا ما أدى إلى تغيير توجهاته إذ أصبح يركز على المطالب السياسية ما جعله يدخل غمار العمل السياسي بدل العمل المطلي.

إلا ان الصفة التي تميز بها الذي العمل النقابي هو موضوع تسريح العمال، خاصة بعد اشتداد الأزمة وعدم الاستقرار السياسي الذي كان يتميز في هذه الفترة وما آل إليه وضع العمال بعد توقف الاستثمارات والمشاكل الاجتماعية، وما نتج من قانون الهيكلة المالية التي رفعت الدعم عن المواد الاستهلاكية الضرورية والخدمات الصحية، ما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية.

تمحور النشاط النقابي 1994 بالمحافظة على العمل، وبالتالي فالأجر كان من بين المطالب الثانوية نتيجة الظروف التي كانت تمر بها البلاد، والتي تحاول فيه الانتقال من النظام الموجه المتميز بالخصوصية. الأمر الذي أدى إلى حل وبيع العديد من المؤسسات. هذه التحولات جعلت النقابة شريكا اجتماعيا فاعلا خلال مساهمتها في اتخاذ القرارات المهمة، وبرز هذا خاصة في الاتفاقيات الثلاثية والثنائية، كما يبرز دور النقابة في موافقتها على كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني.

ونتيجة لفتح المجال امام منظمات المجتمع المدني ظهرت عدة نقابات كمنافس للاتحاد العام للعمال الجزائريين والتي تعد كمؤشر لرغبة العمال في تشكيل نقابة قوية، وكذا تدمير العمال من الممارسات اللامسؤولة للنقابة في ظل نظام اقتصادي ريعي وسلطة سياسية استطاعت التحكم في الهيكل النقابي

الوحيد للعمال، وسيطرة العمل السياسي النقابي جعل الفعل النقابي عرضة للاهتزازات الداخلية، فظهرت النقابات المستقلة اختصرت في قطاع الصحة، التعليم، والإدارة، بعيدا عن العمل الصناعي فوجد المجلس الأعلى للأساتذة التعليم الثانوي CNAPEST، نقابة للأساتذة التعليم الثانوي SNAPAST، النقابة الوطنية لعمال الإدارة العمومية SNAPAP، المجلس الأعلى لأساتذة التعليم العالي CNES، نقابة الطيارين المدنيين الجزائريين SPLA، فحصرت السياسة النقابية إصلاحية بين أسلوبيين: المراقبة والتسيير. المراقبة كانت في مراقبة الأوضاع وتسييرها، وتعمل على حلين: الأول بالمحافظة على الحقوق المادية والمطالبة بها، والثاني في التعامل مع النظام القائم كواقع موجود، وتسعى من جهة انتزاع حقوق بوسائل أقل حدة، ومن جهة أخرى تعمل على المحافظة عليه واستمراره، ويبقى المطلب العمالي المتمثل في الأجر مطلبا مهما.

7. التجربة النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A:

1.7. التطور التاريخي للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A:

كان للأحداث الاليمة التي عرفت في الجزائر عام 1945 دور كبير في فكرة إنشاء مركزية نقابية وطنية، إذ شكلت منعرجا حاسما في التحول الذي طرأ على أسلوب وطبيعة النضال الذي أنتجته الحركة الوطنية الجزائرية¹⁴، وفي سنة 1947 أثناء المؤتمر التأسيسي للحركة الديمقراطية تبلورت لجنة مكلفة بالشؤون الاجتماعية والنقابية، وعلى اثرها قام الحزب بتكوين خلايا داخل المصانع والورشات، نشطها نقابيون يلعبون أدوارا مهمة في تكوين الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 1956، حيث تكون داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية مشروع تكوين مركزية نقابية ابتداء من سنة 1952 نشطها عيسات أيدير.

1.1.7. أثناء الفترة الاستعمارية:

تطورت الحركة النقابية في الجزائر وازدهرت في الفترة ما بين اذ عرفت بالفترة الذهبية، حيث رافقت تشكيل الطبقة العاملة التي توسعت قاعدتها مع تطور العمل المأجور خاصة بعد الأربعينات، وهي المرحلة التي بدأ فيها التركيز على الاستثمار في قطاع الصناعة، إلا أن في 8 ماي 1945 ظهرت

التناقضات التي كانت قائمة بين العمال الجزائريين والأوروبيين المبنية على أساس عنصري هذه الظروف التي حولت مجرى الصراع الاجتماعي من السعي إلى الأجور وتحسين المستوى المعيشي إلى الدفاع عن الوجود، وهكذا تغير مضمون العمل النقابي في الجزائر وأصبح يشبه عمل الأحزاب السياسية، لأن العمل كان غير ممكن داخل الكونفدراليات العمالية الفرنسية، فإن النقابيين الجزائريين باشروا العمل داخل الأحزاب السياسية الجزائرية في 24 فيفري 1924.

"أنشئ الاتحاد العام للعمال الجزائريين طبقا للقانون الفرنسي سنة 1901 المتعلق بالجمعيات والحريات النقابية وحماية القوى النقابية، ومبادئ حق التنظيم الجماعي، وفي أبريل 1965 تم الإعلان عن صدور العدد الأول من صحيفة العامل الجزائري التي تعتبر اللسان المركزي آنذاك للاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث ترأس المكتب الوطني في ذلك الوقت عيسات أدير".¹⁵

كان لهذا الاتحاد الاكثر تأثيرا داخل الاوساط العمالية كمان اهدافه كانت نفس أهداف جبهة التحرير الوطني ، ، فبعد شهر من إنشائه استطاع ان يضم 110 ألف منخرط موزعين على 72 فرعا نقابيا. إلا أن الاستعمار تصدى له ، من خلال سياسات القمع التي تعرض لها الاتحاد منذ تأسيسه ليتم توقيف حوالي 183 نقابي، كما قام بتفجير مقره بالعاصمة بالقصبة وتعليق (جريدة العامل الجزائري توقيف الأمانة العامة. " ورغم كل المضايقات التي تعرض لها الا أن محاولته باءت بالفشل ولم يتخلف الاتحاد العام للعمال الجزائريين من مساندة الحركة الوطنية متكيفا مع أوامر جبهة التحرير الوطني وفقا للظروف الراهنة وأنشأت في كل ولاية نواتها النقابية مما سمح له بتنظيم و هيكله العمال". نظرا لكل الظروف الصعبة التي مر بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين جعلته يعمل في مرحلة الخفاء، لينتقل مقره إلى تونس، حيث لجأ الاتحاد في هذه المرحلة إلى العمل السري في مارس 1957، في هذه المرحلة جاءت فكرة إنشاء الودادية العامة للعمال الجزائريين.

"كان الإعلان عن المؤتمر الأول للاتحاد العام للعمال الجزائريين وذلك بعد توجيه نداءات إلى أهم المجموعات النقابية والوطنية بالعاصمة (عمال السكك الحديدية، البريد، التعليم، الكهرباء والغاز والمستشفيات، عمال الطرامواي وعمال الموانئ)، كان ذلك بعد الإعداد لاجتماع أو جمعية في 24 فيفري 1956، فكان تعيين عيسات أدير كأمين عام هذا المولود الجديد (الاتحاد) وكان مقره ساحة لا فيجري بالقصبة".

في المرحلة الاستعمارية كان هدف الاتحاد هو جعل المشكلة النقابية مشكلة دولية من اجل التجنيد الفعال للعمال من اجل تأييد قضية العمال المكافحين، ولتجسيد هذه الأهداف انضم الاتحاد إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة الذي وجد فيه منبرا لتبليغ صوته إلى الرأي العام العالمي، وأسس له فروعاً في تونس، المغرب، فرنسا، وبالتالي عرف في هذه المرحلة نشاط كبير في القطر العربي و العالمي للتعريف بالقضية النقابية وبالأخص الحركة النقابية العمالية الجزائرية ومشكلة الحرب في الجزائر، ومن اجل كسب تأييد عمال العالم لكفاح العمال الجزائريين، حيث توجهت التحركات العالمية من تقديم المساعدات للاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب، والحصول على منح دراسية، وقد برهن الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن قوته وذلك حين نظم مسيرة أو مظاهرة عام 1956 ضد المحتل الفرنسي في شوارع الجزائر.¹⁶

استمر الاتحاد في العمل على مساندة الحركة الوطنية وتنظيم العمال في كل ولاية، وكان له دور في تدويل القضية النقابية وجلب الدعم الدولي لقضية العمال الجزائريين. في مرحلة الثورة، شارك الاتحاد في المسيرات والإضرابات ضد الاحتلال الفرنسي، ونجح في جلب الدعم الدولي لقضيتهم.

2.1.7. خلال فترة الحزب الواحد 1962 - 1989:

في هذه المرحلة كانت النقابة العمالية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالحزب الواحد، ونتيجة التناقضات التي عايشها الجزائريون أثرت على العمل النقابي ما أدى إلى الاندماج في المشروع الوطني الاجتماعي. محاولة الدولة عمل كل ما بوسعها للسيطرة على النقابة بحجة المهام الوطنية المستعجلة الناتجة عن حرب التحرير الوطنية كبناء الاقتصاد الوطني، والتكفل بالمشاكل الاجتماعية الخطيرة التي ورثتها البلاد كالأيتام، الأرمال، أبناء الشهداء، ومعطوي الحرب... الخ. حيث استغلت الدولة الحزب قوتها وهيمنتها لإضعاف الأدوات المنادية باستقلالية العمل النقابي.

تعرضت قيادة الاتحاد لضغوطات من مراكز القرار السياسي بهدف جعله منظمة جماهيرية تابعة للحزب في مبادئها وطرق تسييرها وتمويلها، لذلك أصبح تعيين القيادات النقابية من اختصاص الحزب، وهذا سهل احتواء الحزب للنقابة، متجلباً في صدور ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في 17 نوفمبر

1971، هذا ما خلق نوعا من الغموض في الصلاحيات الحقيقية للعمال وهل هو مجلس مشاركة أم مجلس نقابي مهمته الدفاع عن مصالح و حقوق العمال؟

"تميز العمل النقابي في هذه المرحلة بغياب عمل هذه الفترة لوحظ غياب عمل ل الاتحاد". والاتحاد كان عبارة عن منشأة نقابية لها أمانة وطنية تشارك في الحفلات الوطنية، وتستقبل الوفود الأجنبية، وتضمن إحياء الذكريات الوطنية والدولية، أما الحركة النقابية ضمنه كانت منعدمة تماما. فالتوجه الجديد الاقتصادي الذي اتبعته الجزائر بعد الاستقلال فرض عليها خلق نقابة تعبوية مهمتها الأساسية تعبئة العمال من أجل إنجاح المشروع الاشتراكي، وذلك من خلال تكوين العمال نقابيا وسياسيا. وهذا كان مقصودا من الدولة حتى تحتفظ بالمهام الإستراتيجية لنفسها دون إشراك فعلي لممثلي الاتحاد في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتلخصت مهمة الاتحاد في التنفيذ وتطبيق القرارات، إذ يتلقى الأوامر والتوجيهات من الحزب المسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية، وفي المقابل نلاحظ اهمال للدفاع عن مصالح العمال وأصبح يقوم بمحاملات واسعة لصالح مشاريع السلطة كالثورة الزراعية الاشتراكية مقابل استفادة النقابيين من بعض الامتيازات داخل المصنع.¹⁷

- تحولت مهمة النقابة للتنفيذ والتطبيق بعد صدور ميثاق التسيير الاشتراكي في نوفمبر 1971، حيث أهملت مصالح العمال لصالح مشاريع السلطة.

3.1.7. في ظل التعددية 1989-2016:

كان للظروف والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الجزائر (انخفاض أسعار المحروقات، عجز النقد عن تلبية حاجات السكان بسبب النمو الديمغرافي، عجز الآلة الإنتاجية عن استقبال يد عاملة جديدة وبعدها تسريح العمال، التأخر المفرط في دفع الأجور) سبب في حدوث انفجار عنيف في أكتوبر 1988، ليلها صدور دستور 23 فيفري 1989 الذي فتح مجال للتعددية السياسية والنقابية. هذا ما سمح للاتحاد العام للعمال الجزائريين بالابتعاد الجزئي عن الدولة والحزب، وأعلن عن ذلك من خلال المؤتمر الثاني للاتحاد العام للعمال الجزائريين في جوان 1990.

إن استقلال الاتحاد جزئيا عن الدولة سمح له بمحاولة تغيير أدواره وإضفاء نوع من الديمقراطية داخل الهياكل النقابية. على الرغم من تلك المحاولات، لا تزال السلطة النقابية تحتكر القوة والنفوذ، لكن الاتحاد

حاول التخلي عن الخطاب التعبوي والتوجه نحو بناء استراتيجيات مطلبية، بمن فيها الإضرابات العامة والممارسات المعارضة لبعض سياسات الحكومة.

2.7. دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الحماية والدفاع عن المطالب العمالية:

1.2.7. المحور الاقتصادي:

كان موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين رافضا لكل سياسة أو تحول نحو إعادة الجدولة، لذلك لا بد من المركزية أن تقوم بضبط إستراتيجية بديلة لمواجهة الآثار بانتهاج خطتين:

- الحيلولة دون تمكين النقد الدولي من إحكام قبضته على مقدرات الشعب بضبط خطة نضالية تهدف إلى مقاومة شروط المؤسسات المالية الدولية.

- عملت في تطبيق عملية التطهير المالي لكل المؤسسات ، تفاوضت مع الحكومة من اجل تخفيف آثار إعادة الجدولة¹⁸ ، كما عملت على تنشيط مجلس المحاسبة، ومتابعة كل المسيرين في الإفلاس، إلى جانب المحافظة على المؤسسات الاقتصادية والعمومية بوضع سياسة فعالة لاستقرار العمل في المناطق النائية والجنوبية.

- في حين اعترف الاتحاد بأهمية تجنب الخوصصة وتسريح العمال، فهو لا يستبعد إمكانية الاستفادة من الخبرة التكنولوجية العالمية للرفع من الطاقات الإنتاجية للعمال والوحدات الإنتاجية، فيطرح مشاركة العمال الطاقات الإنتاجية برأسمال المؤسسات كبديل للفكرة التي يروج لها بعض الأقطاب الليبرالية والداعية لبيع المؤسسات العمومية للخوخاص.

2.2.7. المحور الاجتماعي:

من خلال تجربة الاتحاد العام للعمال الجزائريين اخذ على عاتقه دور إلزامي ليحمي ويحفز العمال، وضمان معنى لجهودهم وحماسهم لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التقدم الاجتماعي. الاتحاد لا يقتصر على تلبية الحاجيات الأساسية فقط، بل يعمل أيضاً على تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات، وتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية:

أ- **التشغيل:** "أصبح التشغيل اليوم بمثابة التحدي الرئيسي للاتحاد الواجب رفعه لكونه يهتم العامل، فهو يركز على ضرورة إعادة المخططات للنهوض بالمؤسسات كمفتاح لصيانة وإحداث التشغيل، كما يشدد على أهمية الاستثمارات التي تعزز القدرة الشرائية للعمال، ويدعو إلى فتح مناقشات حول سياسة الأجور لمواجهة التحديات الاقتصادية.

ب- القدرة الشرائية:

نظرا لتدهور الدخل لدى العائلات منذ 1989 حتى 1994 ومنها لقدرة الشرائية للعائلات رغم الدعم المباشر من خلال المنح والمعاشات التي يمنحها الضمان الاجتماعي، طالب الاتحاد فتح مناقشات حول سياسة الأجور، وقدم الاتحاد صيغة (السلم المتحرك للأجور)، واقترح إنشاء مرصد للعمل للتواصل مع المتعاملين الاجتماعيين.

ج- الضمان الاجتماعي:

منظومة الضمان الاجتماعي تعتبر مطلباً هاماً من مطالب الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث تعبر عن التضامن الجماعي للعمال في مواجهة التقلبات الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المتعلقة بالأمراض والحوادث. و في هذا الإطار يقترح الاتحاد:

- تكفل الدولة بالاختلال المالي طيلة الفترة الانتقالية إلى اقتصاد السوق.
- إقامة صندوق خاص بالعمال الغير الإجراء باستثناء الفلاحة.
- تعويض الممتلكات التي أصبحت نهائياً للدولة.
- إضفاء طابع تعاقدية بين الضمان الاجتماعي و المنظومة الصحية.

3.2.7. المحور الثقافي:

كان التكوين من ضمن الاولويات التي أكد عليه الاتحاد ع.ع.ج في مؤتمره التاسع، من خلال اعداد برنامج يعطي أهمية اللازمة للتكوين والتثقيف العمالي إعادة الاعتبار لمعاهد التكوين النقابي وتنشيطها، وإعداد خطة لتكوين وتثقيف العمال طبقا للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات المستقبلية".¹⁹

4.2.7. الإعلام والصحافة:

بذلت المنظمة جهودا معتبرة من أجل العودة الطبيعية للسان المركزي للاتحاد- الثورة والعمل- لإسماع صوت المنظمة وتفسير مواقف الاتحاد أمام محاولات التضليل الإعلامي السائدة من خلال دعم الجريدة بالاشتراكات الإجمارية وتكثيف عمليات الإشهار بها. كما دعا الاتحاد كذلك من خلال مؤتمراته بضرورة مواصلة الجهود من أجل تمكين المطبعة لأهميتها للأعمال المتعلقة بالمنظمة أو الطابع التجاري في مجال النشر. إضافة إلى ذلك، دعا الاتحاد إلى العمل على عودة البرنامج الإذاعي والتلفزيوني الخاص بعالم الشغل، والعمال وتكثيف التعاون في مجال الإعلام والنشر مع المنظمات النقابية والعربية الدولية.

8. خاتمة:

قامت النقابات العمالية بدور هام في الجزائر، فقد حققت مكاسب مختلفة (اجتماعية، اقتصادية، سياسية) مهمة، فكان نضالها طويلا بدءا من المرحلة الاستعمارية الذي اتسم خلالها بالنضال المطلي الذي كان مرتبطا بالنضال التحرري الوطني، أين تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين تحت مظلة جبهة تحرير الوطني في إطار تنظيمي كان هدفه الحصول على الاستقلال سنة 1962، لتصدر السلطة بقيادة الحزب الواحد قوانين جديدة للعمل، واعترفت بحق التنظيم النقابي في النقابة الوحيدة الممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وكان هدفها في هذه المرحلة الإسهام في التسيير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء الاشتراكية، وإدماج العمال وتأطيرهم ضمن المبادئ الاشتراكية وتوعيتهم وفق متطلبات النظام السياسي، إلا أن ذلك لم يدم طويلا خاصة بعد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية التي عاشتها الجزائر في فترة الثمانينات، مما أدى إلى انفجار الوضع وخروج الشعب عن طاعة السلطة في أحداث أكتوبر 1988، محدثا صدامات والتي أسفرت هذه الأحداث بدورها عن تغييرات دستورية جذرية سنة 1989 هي مرحلة التعددية النقابية، أين فتح مجال واسع لحرية التعبير والرأي، فظهرت العديد من النقابات والأحزاب والجمعيات ساهمت في النهوض بالعمل النقابي بشكل ملحوظ، وتمكن الاتحاد العام العمال الجزائريين في هذه المرحلة أن يبرز كأهم منظمه نقابية على المستوى الوطني لطالما سعى إلى بناء إستراتيجية

رامية إلى المحافظة على المكانة التي اكتسبها تاريخيا وذلك من خلال أسلوب المشاركة والحوار والسعي وراء تحقيق وضمان المكاسب المادية المعنوية للفئات العمالية، وحماتها من مختلف التحديات والضغوطات التي يواجهها العالم على المستوى الداخلي للعمل، أو خارجه من خلال برامج الحماية الاقتصادية والاجتماعية وفق ما ينص عليه القانون الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

9. الهوامش:

- ¹ جون ببول، الحركة النقابية، ترجمة السيد حسن محمود، الدار القومية للطباعة والنشر، بيروت، دت ن، ص 7.
- ² أحمد زكي بدوي، علاقات العمل في الدول العربية، دار النهضة، بيروت، 1983، ص 297.
- ³ بغداددي إيمان، العمل النقابي ودوره في النهوض بالطبقة العمالية، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثالث، جوان 2020، ص 65.
- ⁴ مجلة الثورة والعمل، اللسان المركزي للاتحاد العام .ع. ج.، من تاريخ الحركة النقابية، دراسات وبحوث وشهادات 1989، العدد 349، ص 12.
- ⁵ صابر بركات، سلسلة العمال والحراك الاجتماعي، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ص 12.
- ⁶ جورج لوفران، الحركة العمالية في العالم، ترجمة إلياس مرعي، منشورات عويدات، بيروت، 1980، ص 9.
- ⁷ Bulletin de l'association France Algérie, N° 31, 1970, p8.
- ⁸ Weiss François, Doctrine et Action Syndicales en Algérie, CUJAS, 1970, p8.
- ⁹ جابي عبد الناصر، الجزائر من الحركات العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، 2001، ص 56.
- ¹⁰ شطبي حنان، الحركة النقابية دافع أو معرقل للبيداغوجي - دراسة حالة جامعة منتوري بقسنطينة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 52.
- ¹¹ جحا زهيرة، النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية - دراسة ميدانية للمؤسسة العمومية لمطاحن سيدي راشد قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة قسنطينة، 2013، ص 188.
- ¹² الجريدة الرسمية، العدد 101، المؤرخ في 13-12-1970.
- ¹³ سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية، الاجتماعية والثقافية)، ط. 2، مركز دراسات الوحدة الواحدة العربية، بيروت، 1999، ص ص 29-30.
- ¹⁴ مجلة المرشد، الحركة النقابية الجزائرية، المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية "مجد درارني"، العدد 2، 1986.

- 15 مجلة الثورة والعمل، المرجع السابق، ص 138.
- 16 سعد توفيق عزيز، تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين (1830 - 1962)، مجلة التربية والتعليم، قسم التاريخ، جامعة الموصل، المجلد 19، العدد 65، 2012، ص 166.
- 17 لطاهر بلعبور، الاضطرابات العمالية في الجزائر، رؤية سوسيولوجية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، قسم علم الاجتماع، جامعة جيجل، العدد 16، 2012، ص 173.
- 18 الاتحاد ع. ع. ج، القانون الأساسي والنظام الداخلي، مطبعة الديوان، ساحة أول ماي، الجزائر الوسطى، 2005، ص 116.
- 19 الاتحاد ع. ع. ج، اللوائح المصادق عليها في المؤتمر التاسع، ديسمبر 1990، ص ص 105 - 107 - 108.